الوثيقة
دورية تاريخية محكمة
يصدرها
مركز الوثائق التاريخية
بدولة البحرين
العدد الثالث عشر ، السنة السابعة
ذو القعدة ١٤٠٨هـ - يوليو ١٩٨٨م

فترة من الفترات التي مرت بالمنطقة نظرا لنقص المادة التاريخية وللمآخذ التي برزت حول بعض المصادر التاريخية التي كانت متاحة في السابق والتي اعتمد معظمها على مصادر اوروبية ليست سليمة من المآخذ ، أو خالصة من الشوائب أو بريئة من سوء النية .

ثانيا : إتجاه المراكز في المنطقة الى تعميق روح الأخوة وترسيخها وتنسيق العمل فيما بينها في مسيرتها الواحدة لتحقيق الهدف الذي تصبو اليه وفي هذا الاطار فإن أي جهد هو ملك للجميع واذا كانت «الوثيقة» تصدر في البحرين الا انها وغيرها من الدوريات التي تصدر عن المراكز الشقيقة تفتح صفحاتها لأي جهد يصدر عن أي مركز توفيرا للفائدة المرجوة ونشرا لأي عمل جيد على نطاق المنطقة كلها انطلاقا من أمر يؤمن به كل المتصدين للعمل التاريخي في هذه المراكز وهو أن الابحاث أو الدراسات مهما بلغت من الدقة والموضوعية وعظم الفائدة تصبح عديمة الجدوى اذا لم تنشر حتى يستفيد منها أكبر عدد من الطلاب والدارسين والمهتمين . وان دراسة عظيمة أو بحثا ممتازا يصبح لا قيمة له ولا فائدة منه اذا ظل حبيس الملفات أو الأدراج .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الاخرى فإن روح التعاون الذي يربط بين المراكز في المنطقة ـ كما ذكرنا من قبل ـ والاحساس بالاخوة العميقة والتنسيق الكامل الذي يتحرك على أساسه كل جهد يبذله الاخوة سواء عن طريق الاتصالات المباشرة والدائمة أو عن طريق التنسيق عبر الامانة العامة والذي حول كل جهد يبذل في كل مركز الى اضافة رائعة لعمل كل المراكز الشقيقة مما يدفع بالعمل خطوات ملموسة دائما ويحقق الكثير من طموحات الهدف المنشود من اقامة المراكز على الساحة التي نحيا على ارضها . هذا الروح الاخوي دفع «الوثيقة» الى ان تفتح صدرها وصفحاتها لجهد بذل في مركز شقيق ناقلة ثمار هذا الجهد الى القراء في كل دول المنطقة جاعلة من نفسها جسرا يدعم أواصر التعاون والتآزر والتآخي القائم بالفعل .

ثالثا : لقد جاءت الهجمة البرتغالية امتدادا للحروب الصليبية التي تبلور فيها الصراع التاريخي بين الشرق والغرب والتي تحطمت في مدها

الأول عند الشام . وان كانت أشد منها ضراوة ووحشية فلم يكتف البرتغاليون بتدمير المدن وقتل الابرياء والتمثيل بهم وانما سلبوا ابناء المنطقة الكثير من مصادر الرزق بعد ان سيطروا على طرق التجارة الى الهند واستنزفوا الموارد وسلبوا الثروات ووزعوا قلاعهم الشهيرة التي انشاوها أو التي استولوا عليها على السواحل التي عاشت آمنة . بالاضافة الى ان الاستعمار البرتغالي فتح الباب امام الوان اخرى من الاستعمار سواء الهولندي أو الانجليزي مع اطلالات لبعض النفوذ الفرنسي والالماني واطماع لمختلف القوى الدولية بعد ذلك . وقد استفاد المستعمرون الجدد من الاخطاء التي وقع فيها الاستعمار البرتغالي فلجاوا الى اساليب أكثر خبثا وأكثر دهاء . واذا كانت فترة الاستعمار البرتغالي لم تستمر طويلا اذ سرعان ما لفظته المنطقة الا ان هذه الفترة كانت ولا شك احدى الفترات الهامة اذ تعكس صور الصراع المرير الذي دار بين ابناء المنطقة والأساطيل الدخيلة وتقدم دروسا يمكن الاستفادة منها في كيف أمكن التخلص من هذا الاستعمار البغيض ومحو آثاره .

رابعا : لقد نحت مجموعة الأبحاث التي قدمت والتي سوف تقدم بإذن الله منحىً طيبا . اذ لم تقتصر جهود العلماء فيها على الجانب السياسي فقط وانما تناولت الموضوع من جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بل واللغوية في بعض الأبحاث مما يقدم للباحثين باقة مختارة من جهود نخبة مختارة ايضا . ومما يمثل أساسا طيبا لأي أبحاث قادمة حول الموضوع وهو خط سليم نأمل أن يتحقق في المستقبل عبر جهد مماثل يخصص لفترة الاستعمار الهولندي والاستعمار الانجليزي ويعرض لظروف المنطقة اثناء التواجد العثماني وهكذا .

ذلك ما اردنا أن نلفت النظر اليه راجين أن تكون «الوثيقة» دائما عند حسن الظن وأن يحقق ما بذل ويبذل فيها من جهد هدفا نسعى جميعا لتحقيقه .

والله من وراء القصد ،،

عبدالله بن خالد آل خليفة

العوامل المؤثرة في الخليج

لمحة في بعض الوثائق التاريخية حول

يرجع تاريخ اهتمام الانجليز بالخليج العربي الى ١٦١٥ م حين حاولوا كشف أسواق لمنتجاتهم الفائضة فقد أبحرت سفينة جيمس في عام ١٦١٦ م الى ايران وعلى متنها البضائع التجارية من المخازن الواقعة في ميناء (سورت) بالهند وكان رئيس البعثة الانجليزية هو ادوارد كونوك ونتيجة محاولاته فتح الانجليز مكتبا لهم في بندر عباس في عام ١٦٢٤ م هكذا اقتصر اهتمام الانجليز بالخليج على المصالح الاقتصادية آنذاك . ولمدة قرن ونصف قرن فيما بعد تداخلت الحروب مع الأعمال التجارية وتورط فيها كل من البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين وان المكاتب التجارية الانجليزية التى أنشئت في البصرة في ١٦٤٣ وفي بوشهر في ١٧٦٣ حرسها الحراس كما حولت السفن الى سفن مسلحة وأبحرت في قوافل منتظمة من أجل سلامتها .

وقد أقامت شركة الهند الشرقية علاقات مع الخليج العربي في عام ١٦١٦ م وذلك عندما أرسل وكيل الشركة في سورت (بالهند) حملة استطلاعية الى (جسك) الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي بقصد استكشاف أسواق جديدة هناك وخلال بضع سنوات فقد فتحت مكاتب تجارية في كل من شيراز واصفهان في ١٦١٧ م وفي بندر عباس في عام ١٦٢٣ م وامتد نطاق هذه المكاتب ليشمل الموانىء العربية كالبصرة في عام ١٦٣٥ م . وقام مجلس الشركة في بومباي بادارة هذه المكاتب وأصبح قاعدة لأنشطة بريطانيا الاقتصادية في الخليج لمدة

على المصالح الاقتصادية البريطانية

العربي عام ١٩٠٧ م

إعداد :
دكتور علي أبا حسين
و ب. ك. نارين

قرن ونصف قرن [١] . ولا شك ان لهذه الشركة أهدافا سياسية أخذت تتضح تدريجيا بمرور الزمن .

وفي عام ١٧٦٣ م نقل المكتب الانجليزي من ميناء جمبرون (بندر عباس) الى (بوشهر) وذلك لتدهور التجارة في جمبرون وقد أدى ذلك الى ازدهار التجارة في مسقط التى استفادت كثيرا من موقعها الجغرافي المتوسط بين الهند والبحر الأحمر من جهة وبلدان الخليج العربي من جهة أخرى وزاد عدد السفن التجارية فيها وكان إمام مسقط يفتخر بكثرة اسطوله البحري الذي صنع في الهند وفي ميناء مسقط . هذا بالاضافة الى السفن الأوربية التى تزور مسقط بصورة متزايدة [٢] .

واحتلت البصرة مكانا مرموقا في تجارة الخليج العربي وقد كانت ميناء تجاريا هاما ومقرا لشركة الهند الشرقية حتى عام ١٧٧٣ م اذ كان يأتيها التجار من القسطنطينية ودمشق وحلب وديار بكر والموصل وبغداد ومعهم السلع المتنوعة حيث يتعاملون بالسلع الهندية . وكانت ترسو فيها السفن الانجليزية علاوة على السفن الأوربية الأخرى كما ان التجار المسلمين كانوا يأتونها من (سورت) في الهند وفيها تتم الصفقات التجارية بالمقارنة بسلع الأساس إلا ان انتشار مرض الطاعون حوالى عام

١٧٧٣ م أدى الى ضعف النشاط التجاري وتدهوره [٣] .

و لما انتهى التهديد الأوربي للمصالح الانجليزية تجسد الخطر القواسمي الذى حل محل الأوروبيين المنافسين في الخليج العربي مما أدى الى جلب القوات البحرية الهندية الى مياه الخليج للدفاع عن السفن الانجليزية .

وكتب السير الفنستون في ١٨٢٠ - ١٨٢١ ما يأتي :

(يرى جميع الضباط العسكريين والبحريين والسياسيين المستخدمين في الخليج بأنه لا يمكن كبح القرصنة دون أن تقام محطة في تلك المياه) .

وهكذا أنشيء مركز للانجليز في (باسيدو) عل الساحل الشرقي للخليج العربي ولكن تم اخلاؤه والانسحاب منه فيما بعد بسبب رداءة الطقس هناك .

وكانت سياسة بريطانيا ما بين عامي ١٨٢٠ و١٨٦٩ م ترتكز على حجة كبح القرصنة والحروب التى أدت اليها متخذة إياها ذريعة للوصول الى أهدافها الأخرى فأبرمت بريطانيا معاهدات لهذا الغرض مع شيوخ كل من ساحل المهادنة وقطر والبحرين بحجة أن القرصنة قامت بتهديد التجارة .

وأبلغت بريطانيا حكومة ايران في عام ١٨٦٩ م أن الهدف الوحيد لحكومة بريطانيا في ابرام الاتفاقيات مع الشيوخ هو الاحتفاظ بالأمن في مياه الخليج .

وفي أواخر القرن الثامن عشر حلت المقيميات والمعتمديات محل مكاتب الشركة وكانت لها مسئوليات سياسية أكثر من المسئوليات الاقتصادية وأهمها حماية الطرق المؤدية الى الهند بحرا وبرا في وجه تدخل متزايد من الدول الأوروبية . وفي فترة بين ١٧٦٣ و١٩٤٧ أقيمت مقيميات أو وكالات بريطانية في كل من (بوشهر ومسقط والبصرة وبغداد والبحرين والكويت والشارقة) وكانت مسئولة أمام دائرة الهند فيما بعد وشركة الهند الشرقية سابقا ومارست حكومة الهند سلطتها عليها مباشرة أو عن طريق حكومة بومباى بصورة غير مباشرة حتى نالت الهند استقلالها في ١٩٤٧ [٤].

و بعد عام ١٨٧٣ م نقلت مسئولية ادارة شئون الخليج من بومباي الى حكومة الهند وبدأت المقيميات والوكالات البريطانية بارسال تقارير ادارية سنوية لها وفي البداية كانت هذه التقارير مجرد احصائيات تجارية مع خلاصة للأحداث الأخرى الا انه في عام ١٩٠٥ قسمت التقارير السنوية الى قسمين سياسي وتجاري [٥] .

وفي ١٢ ابريل ١٧٦٣ م عقدت شركة الهند الشرقية اتفاقية مع شيخ بوشهر وحصلت بوجبها على تصريح مطلق لاقامة مكتب تجاري فيها. وبعد ثلاثة شهور أكد كريم خان الحاكم الايراني هذه الاتفاقية بل مد مدتها واعطاها امتيازات عديدة بما فيها الاعفاء من الجمرك لكافة صادراتها وارداتها وحماية لأفرادها وأموالها.

واحتكرت الشركة وفقا للاتفاقية تجارة المنسوجات الصوفية وتصديرها لايران. ودون شك ساعدت هذه الاتفاقية في تدارك الانحطاط الاقتصادي الذي نتج عن اغلاق مكتب جمبرون (بندر عباس) قبل عدة شهور. ثم اصبحت البصرة مقرا رئيسيا لتجارة الخليج [٦].

وبعد ست سنوات أي في فبراير ١٧٦٩ ، تخلت الشركة عن بندر عباس أيضا بسبب تدهور أخر في التجارة وبروز مشاكل سياسية بين المقيم من جهة والسلطات التركية والايرانية من جهة أخرى . ثم تأسس مكتب للشركة من جديد في (بندر عباس) في عام ١٧٧٥ الا أن الأوضاع التجارية في الخليج ظلت متدهورة . ولم تتخذ الشركة أية خطوات لمواجهة التدهور التجاري في الخليج لأن الأوضاع تحسنت في البنغال ووجدت الشركة أسواقا جديدة في الصين في السبعينات والثمانينات من القرن الثامن عشر في حين واجه الخليج آنذاك موجة من عدم الاستقرار السياسي .

فقد ورد في مذكرة مؤرخة في أول مارس ١٨٧٢ م من حكومة الهند «ان المواصلات تيسرت ونشطت التجارة وتقاربت الدول الآسيوية الى الدول الأوروبية فنظرا لهذه التطورات اتخذت علاقاتنا السياسية مع البلدان الآسيوية أهمية بالغة» .

ومنذ يناير عام ١٨٧٣ م خولت الهند السلطة التامة لادارة الخليج .

ان تاريخ سيطرة الانجليز على الخليج في الحقيقة يرتبط بتاريخ الهند منذ احتلال هرمز من قبل البرتغاليين . ومع انحطاط نفوذ البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين في الخليج نجحت شركة الهند الشرقية الانجليزية في تثبيت أقدامها عقب انشاء مكتبها في بوشهر حيث أبرمت بريطانيا اتفاقيتين مع الشاه عباس لوضع سفينتين حربيتين في الخليج للدفاع عنه . وكانت الشركة آنذاك قد احتلت بعض الأراضي في الهند وبدأت في ممارسة السلطة كحكومة ذات سيادة وكانت لديها قوة مسلحة أيضا

ولمدة حوالي قرنين من ١٦١٦ حتى نهاية القرن الثامن عشر تركزت أنشطة بريطانيا على الشئون الاقتصادية وتجنب التورط في النزاعات السياسية . وقام التجار الانجليز بزيارة كل من العراق وايران وآسيا الوسطى من الموانيء الهندية لتقدير الموقف التجاري وكان اهتمامهم بالخليج مرتبطا بمصالحهم في الهند . وتمت ادارة الشئون الخليجية من قبل الحكومة الهندية وليس من قبل لندن وكانت مراكزهم التجارية مثلما كان في جمبرون (بوشهر) مراكز مهتمة بالشئون الاقتصادية ولم يكن لديهم أي اهتمام بالساحل العربي آنذاك على الرغم من زيارة سفنهم أحيانا للقرين (الكويت) ومسقط .

ثم بدأت سياسة بريطانيا نحو الخليج تتخذ بعدا سياسيا في أواخر القرن الثامن عشر وسجل معدل تجارة

الانجليز مع ايران والعراق هبوطا حادا . وقد أسفر توطيد وتمديد علاقات الانجليز مع الخليج العربي عن نتيجتين أولاهما توسعة ممتلكاتهم في الهند والثانية عزم شركة الهند الشرقية على ضمان طرقها التجارية للهند خاصة في بداية القرن التاسع عشر . وفي عام ١٧٩٨ م حصل غزو نابليون لمصر واكتشف الانجليز خطته لغزو الهند مما حثهم على التأكد من ضمان مصالحهم الاستراتيجية في الخليج وابقائه في أيد أمينة بالنسبة لهم، وفي أواخر القرن الثامن عشر مارس الانجليز حملة دبلوماسية لاحباط مخططات فرنسية في غرب أسيا وتم توقيع اتفاقية بينهم وبين سلطان بن أحمد حاكم مسقط في ١٧٩٨م وزال خطر نابليون لغزو الهند في ١٨١٠ بعد ان انتزع الانجليز موريشيوس من فرنسا.

وبدأت الإضطرابات تزداد في مياه الخليج من ١٧٨٠ م حين حاولت عمان بسط سيطرتها على الخليج لاحتكار تجارته كما حاولت مناطق عربية أخرى أيضا كالبحرين وقطر والكويت تثبيت أقدامها في مجال حرية التجارة . فثبت الانجليز نفوذهم في القرن التاسع عشر من عدن الى الكويت . بواسطة ابرام اتفاقيات مع الشيوخ العرب في الخليج [٧] .

المصالح الاقتصادية البريطانية :

على الرغم من ان حجم تجارة شركة الهند الشرقية في الخليج كان محدودا فقد حقق أرباحا متواضعة واصبح الخليج سوقا ملائمة لصادرات بريطانيا نافست فيه المنتجات الفرنسية كما زودت بريطانيا بالمواد الخام التى تصنع في بريطانيا كالحرير والصوف الكرماني.

ومن جهة أخرى فإن تجارة شركة الهند الشرقية مع الخليج كانت عنصرا سلبيا في تنمية القوة الاقتصادية الخليجية لأن المنتجات البريطانية كانت تنافس الصناعات المحلية وقد ألحقت بها أضرارا بالغة . وان تصدير المواد الخام الى بريطانيا من منطقة الخليج لم يسمح بالنمو الاقتصادي لمنطقة الخليج . كما ان النقص في الميزان التجاري بين بريطانيا والخليج لصالح بريطانيا أدى الى نقص حاد حتى في توافر العملة في الخليج [٨] .

لقد أعدت المقيمية البريطانية في الخليج مذكرة في ٢٧ نوفمبر ١٩٠٧ ركزت فيها على المصالح التجارية البريطانية في الخليج العربي وعلى ضرورة توطيد دعائمها.

أما النشاط الألماني في الخليج فقد بلغ درجة جعلته يهدد النفوذ البريطاني بصورة خطيرة أولا تجاريا ثم سياسيا وحان الوقت لاتباع سياسة ايجابية تتطلب عملا جادا بدلا من السياسة الدفاعية وتتكون من اعلان صريح تعلنه بريطانيا توضح فيه بأنها تعارض بالقوة أية محاولة أجنبية لتأسيس قاعدة محصنة في الخليج .

(وأصدر اللورد لانس داون اعلانا في مايو ١٩٠٣ م ينذر فيه روسيا التى كانت تتطلع الى احتلال (شاربار) كما

استهدف منع تشييد محطة محصنة على خط سكة حديد بغداد. وربما لم ترد المانيا خلق مشاكل نظرا لعزم بريطانيا معارضة خططها بشأن سكة حديد بغداد.

واستطرد قائلا : فمن المرجح لألمانيا ان تستوعب الخليج بالامتصاص التدريجي اقتصاديا مما لا يثير احتجاج بريطانيا ويشهد تاريخ الخليج أيام البرتغاليين والهولنديين والانجليز بأن الازدهار التجارى يؤدى الى السيطرة السياسية فيجب علينا ان نفكر في اتخاذ اجراءات استثنائية لتشجيع المشاريع الانجليزية في الخليج لتخدم المصالح السياسية) .

(وان أحسن وسيلة لادراك هذا الهدف هي توطيد دعائمنا في البحرين المستقلة التى تقع في وسط مغاصات اللؤلؤ داخل خليج عميق مواز لولاية القطيف التركية فى الغرب وشبه جزيرة قطر شرقا حيث لا نعترف فيها بالسيادة التركية) .

وفي عام ١٨٩٢ أبرمت بريطانيا اتفاقية مع البحرين وقد صادق عليها الحاكم العام الهندى اللورد لانس داون . وبموجبها يتعهد حاكم البحرين بعدم مراسلة اية قوة أجنبية أو يسمح لأي وكيل لأية حكومة أخرى أن يتخذ مقرا له في أقاليمه .

(وعلى الرغم من موقف بريطانيا فقد برزت شركة وونك هاوس (الألمانية) مع انه كانت توجد شركة انجليزية كبيرة (كرى باول) في البحرين وقد حاولت شركة وونك هاوس رفع العلم الألماني على مبناها) .

وقد علق شخص امريكي في عام ١٩٠٠ على النفوذ البريطاني في البحرين قائلا بأن الحماية البريطانية للبحرين لم تسفر عن أية نتائج مفيدة لها (أي للبحرين) ولا تعنى كلمة الحماية الا ممارسة الحياد في الشئون الداخلية واملاء السياسة تجاه الدول الأخرى كلية .

(وحاول المقيم البريطاني في أغسطس ١٩٠٦ إقناع حاكم البحرين باعطاء حق جمع الضرائب الجمركية لحكومة الهند مقابل مبلغ محدد بدلا من منح هذا الحق لمقاول ما وقد رفض الشيخ قبول هذه التوصية . وكان رفض الشيخ أمرا محزنا للغاية بالنسبة لبريطانيا نظرا لأهمية البحرين المتزايدة كمركز تجارى هام واستطرد المقيم يقول : وعلينا ان نبحث خطوات أخرى لاقناع الشيخ لتعديل موقفه الرافض) .

واذا تم تعيين موظف بريطاني مديرا للجمرك ولديه الملم بالشئون التجارية فيمكن له ان يؤسس مستودعا تجاريا في سوق حرة في البحرين مما يساعد في خدمة المصالح التجارية البريطانية . وتجلب هذه الخطوة عددا كبيرا من التجار من لنجه وأماكن أخرى لأن تعيين مدير جمرك بلجيكيا هناك قد سبب سخطا وغضبا بين التجار . وان البحرين ملائمة لانشاء محطة بحرية فيها من الناحية الجغرافية لموقعها المتوسط بين رأس مسندم ومدخل شط العرب

وارضها خصبة ومناخها يلائم الأوروبيين أكثر من جزيرة قشم أو مسقط . ورغم ترددنا في اقامة محطة بحرية فيها نظرا لكونها جزيرة مستقلة الا انه لا مبرر لاغفال فرص متاحة لنا لنخدم مصالحنا التجارية . ويجب علينا ان نعرض للبحرين مبلغا مغريا مقابل ادارتنا للجمارك مما يعود علينا بأرباح طائلة . ويمكن لنا ان ندرك حجم تجارة البحرين من تصدير اللؤلؤ في عام ١٩٠١ إذ بلغ ٤٧٥٠٠٠ جنيه وقد سجل حجم التجارة الكلي ارتفاعا قدره ٣٠٪ ما بين ١٩٠٥ و١٩٠٦ وبلغ ١,٤٥٤,٠٠٠ جنيه عدا اللؤلؤ .

وبلغت شحنات السفن في ميناء البحرين في عام ١٩٠٦ ما يلي :

المراكب البريطانية نقلت ٥٧٥٨٣ طنا وشحنت السفن الامريكية ٣٩٤٣ طنا والسفن الالمانية حملت ٣٤٤٤ طنا والسفن الروسية نقلت ٢٠٠٠ طن .

ويجب علينا ان نناقش هذه المذكرة مع دائرة الهند ولجنة التجارة (البريطانية) لمواجهة المنافسة الالمانية فانه رغم صغر حجمها فهي تكاد تتضخم بمرور الوقت بسبب الدعم الذى تتلقاه من حكومة المانيا كما تتلقى الخطوط الملاحية أيضا مساعدة الحكومة [٩] .

معارضة الشيخ عيسى للضغط الانجليزى

قدم اللورد كرزون في ٢١ سبتمبر ١٨٩٩ مذكرة لدائرة الهند طلب فيها ايضاح حكومة بريطانيا لموقفها تجاه الاحتفاظ بمصالح بريطانيا في الخليج وجاء ذكر هذه المصالح في الحقول المختلفة في وثيقة لحكومة الهند مؤرخة في ٢١ سبتمبر ١٨٩٩ م . ولقد شعر كرزون بأن هذه المصالح كانت مهددة بسبب تدخلات كل من روسيا وفرنسا والمانيا وتركيا . وطلب اتخاذ الشدة في تنفيذ التزامات الشيخ عيسى المترتبة عن الاتفاقيات المبرمة بينه وبين بريطانيا .

ونظرت حكومة الهند الى الوضع في البحرين والذى كان مماثلا لما حدث في مسقط حيث كانت فرنسا تحاول ان تحصل على موطىء قدم لها في الخليج . فأرسل المقيم تقريرا ذكر فيه حجم التجارة الخارجية للبحرين والذى سجل ارتفاعا من ٢,٢٢٩,١٧٧ روبية في ١٨٧٨ الى ٨,٨٢٧,٦٥٠ روبية كما زادت الصادرات من ٢,١٨١,٩٩٥ روبية الى ٧,٩٤٠,٨٨٠ روبية واعتمدت تجارتها الخارجية على بريطانيا تماما .

ورأى الكولونيل (ميد) ان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة لا يأخذ بنصيحة الضباط البريطانيين ويعطى إهتماما أكثر للأتراك والفرنسيين فأوصى بتعيين مقيم جديد في البحرين بمسئوليات أوسع بما فيها اعطاء المشورة لحاكم البحرين في الشئون التجارية وعلى الرغم من التزام الكولونيل (ميد) في مارس ١٨٩٩